الاصلاح شديدة، ولكن حاجتنا الى الحياة قبل ذلك ودفع الخطر الصهيوني أشد »(٤٦). واهابت (فتى العرب)(٤٧) بالنواب الى ضرورة الانتباه للخطر الصهيوني « .. قبل ان يأتي يوم تكون فيه بلادنا أكلة الاكل ، تنظر اليها نظر اخر امير من امراء الاندلس .. ».

وبدأ الوعي لصد الخطر الصهيوني يتبلور شيئا فشيئا في خط عربي واضح ، اساسه الفكرة القومية الناشئة ويبتعد عن خط الفكرة العثمانية . توضح هذا الاتجاه في مقالات محمد المحمصاني حول المسألة الصهيونية على صفحات فتى العرب(٤٨). ويعتبر المحمصاني ان هذه المسألة رغم ان بها حياة شعب وهلاك اخر لا تزال مجهولة. طائفة من الناس فقط تشعر بتيار الحركة وتلمسها بايديها لقربها من مسرح الاستعمار الصهيوني ، في حين ان المسألة تمس جميع السوريين على سبيل التكافل والتضامن القومي . وعن اسباب رفض العرب للصهيونية يقول « .. لا نرفض ان يكون الصهيوني طبيبا أتى متطفلا لمعالجة امراضنا كما يقول .. بل نرفض لانه دخيل .. ليتربع في وسط البيت ويطرد صاحبه الى خارجه حيث يعالجه الهلاك فتخسر به القومية عاملا نشطا.. لا تناهض مذهبا ولا شعبا ، نقاوم من الصهيونية تلك الحركة السياسية التي غايتها ايجاد وطن يهودي في فلسطين » لقد كان المحمصاني يعبر عن رأي جمعية العربية الفتاة وكان هو احد مؤسسيها في باريس ، ورغم ان الجمعية كانت تربطها بحزب اللامركزية في القاهرة صلات وثيقة منذ ان عملا معا على تنظيم مؤتمر باريس وتوثقت اكثر مع انتقال مقر الجمعية السري الى بيروت ، الا انه لا يبدو من فحوى هذه الاقوال ان كاتبها يرى رأي جماعة اللامركزيين في المسألة الصهيونية .

ربما بسبب هذا الموقف العربي وبداية تكون رأي عام دفع رفيق العظم الى المقطم مقالا عن « المسألة الصهيونية وكيف يدفع خطرها » ، نشرته في ٢٩ مايو ١٩١٤ ، وتضمن المقال اراء مخالفة لدعوى التقارب التي يناصرها . ويشير العظم الى ان سبب الكتابة هو ما اثاره تقدم الصهيونية وتساهل الحكومة من القلق والريب في نفوس السوريين . وان الصهيونيين لم يستمعوا الى نصيحته بضرورة اختيار الوسائل التي تؤلف بينهم وبين العرب من سكان سوريا وفلسطين ، بل اعتمدوا على تساهل الحكومة معهم ، ونتيجة لذلك كان نهوض الشعب السوري للوقوف في وجوههم وتعطيل حركتهم. لذلك لم يعد امامه الا ان ينصح اخوانه من ابناء سوريا وفلسطين لتدبر امورهم مع الصهيونيين بالتمسك بالوسائل العملية التي هي : الغاء الملكية الشائعة بين اهل القرية الواحدة ، مطالبة الحكومة بوضع قانون خاص لحماية ملكية الفلاح والارض ، الاهتمام بتأليف النقابات الزراعية ، اصلاح قانون البنك الزراعي كي يحمي اراضي البلاد وملكية الفلاحين ، تأليف شركات زراعية لشراء الاراضي المعروضة للبيع والمستنقعة والبور واصلاحها وتقسيمها على الفلاحين . ويحذر العظم الحكومة والاهالي بانهم لو تخلوا عن عمل ذلك فمن المحتم ان يكونوا بعد جيل او اقل من جيل عبيدا للصهيونيين او يشردوا عن مواطنهم جميعا !!.

ما يبعث على الاستغراب ان مندوب المقطم في الاستانة كان قد اجرى حديثا مع زعيم صهيوني فيها بعث فحواه الى المقطم لتنشره في ثلاث مقالات متتابعة (٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ مايو) تحت عنوان « بحث جليل في المسألة الصهيونية — زعيم صهيوني يرد على رفيق العظم ويوجب اتفاق العرب والاسرائيليين » .. وكان يعني به مقال رفيق العظم الاول (المقطم ١٤ ابريل ١٩١٤) الذي يقبل فيه عرض التقارب . وهذا يعني ان مقال رفيق العظم (٢٩ مايو) قد كتب في وقت أسبق من ٢٧ مايو ولكنه لسبب ما قد تأخر في ادارة المقطم ولم ينشر الا في ٢٩ منه . خلاصة الحديث ان الزعيم يرمي الى التسليم بمعظم ما جاء في مقال رفيق (١٤ ابريل) ، وهو واثق ان الاتفاق سهل لسببين : اولا ان العرب